شاه من كافر فصله حقنا او لضرر على الداس فيموت فالوا لا باس به وعليه
يحمل ما في الخانية وفي المحيط ولو باع الحنطة ممن يحتكر ان كان
المحتكر ممن يحتكر قوتا للناس في المصر يكره وان كان لا يحتكر
الا ما فضل عن قوت اهله سنة او نحو ذلك لا يكره وهذا اذا لم يكن
الارض ممن يحتكر كنيسة او بيعة او بيت نار او نحو ذلك بناء على
ما يجوز بيع الاراضي في ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رضي الله عنه وفي
ابنا ولا يجوز اجارتها ارضها وعن ابي حنيفة رضي الله عنه في رواية يجوز بيع
دور مكة وبها السفعة ويكره اجارتها في الموسم مصر عرفية الحكام ليس
للامام ان يشترط فان شرط فباع الخيار الا ترى انه لو باع شعرا جاز بيعه وفسد
محمد رحمه الله للامام ان يجبر المحتكر على البيع اذا خاف اهلاك على اهل
المصر وقوله للمحتكر بيعه ما بيع الناس وزمان متفاوت الناس في مثلها او
قيل على قوله ابي حنيفة رحمه الله عليه الحجر الامام على البيع لانه حجر
وهو لا يرى الحجر وقال القدوري رحمه الله قد قال اصحابنا اذا خاف
الامام الهلاك على اهل المصر باحتكار الطعام من المحتكر ولغرقه عليهم فاذا
وجد وارد وامثله وليس هذا الحجر انما هو ضرر ومن اضطر الى مال
الغير وخاف الهلاك كان له ان يأخذ بغير رضاه وعن ابي يوسف
رحمه الله اذا قدم الاعراب الكوفة واراد وا ان يمتاز وا منها كان للامام
ان يمنعهم عن ذلك لان له ان يمنع اهل البلد عن الاحتكار فهذا اولى

فصل فيما يتضرر به الجار ان فخاصمه في ذلك

رجل اسكن دارا او بستانا الى سكة وكان ذلك للدباغة واراد المسكن ان
يدبغ فيها قال ابو القسم رحمه الله عليه ان كان يعمل كما فيه اذى الجيران على
الدوام فانه يمنع عن ذلك قال مولانا رضي الله عنه وهذا الذي استحسنه
مشايخ بلخ رحمهم الله اما عند ابي حنيفة لا يمنع عن ذلك بحر وسع الارض المجاورة
باذن الامام فان احياها بعد اذن الامام وباعها لا يجوز عند ابي حنيفة
رحمه الله عليه وقال صاحباه يجوز رجل اسكن حجره سطحها وسطح جاره
مستوسان فاخذ جاره حتى يتخذ حائطا بينه وبين جاره ليس له ذلك لان الانسان

لا يجبر على بناء الجدران الا في الحائط الذي بينهما ولو باع الجار ان يمنعه من البيوت حتى يحدث
له بيوتا لا يكون له ان يمنعه من الصعود الى سطح داره ولو باع داره جاز ان له ان يمنعه من الصعود
حتى يستأذنه ثم ان كان في صعوده طرح في دار جاره فان له ان يمنعه من الصعود
كما ان له ان يمنعه من الطرح في داره ان كان لا يمنع طرح في داره لكن يمنع طرحه عليهم اذا
كان له ان يمنعه من الصعود لان الصعود لا يمنع على الصعود لان جاره شاركه في الضرر رجل له بيت
وله ممر في دار رجل فرمم قد باع اعضادها فاذا ارتفع المشتري يطلع على عورات المسلمين فلهم
ان يمنعوه من رفعوا الامر الى القاضي حتى يمنعه عن ذلك والمختار للفتوى ان
للمشتري علو الجدران وقت الارتفاق اليوم مرة او مرتين حتى يستتر والبلوى
جميعا من الجانبين ومراعاة الخصمين فان لم يفعل المشتري ذلك فلهم منعه عن
الارتفاق حينئذ يرفعون الامر الى القاضي فان رأى القاضي ان يمنعه كان له
ذلك رجل باع ضيعة وله اشجار في ضيعة اخرى اعضادها منه لي صاحب
الضيعة التي باعها فللمشتري ان يحدث لتغريف الضيعة المبيعة عن اعضاد
اشجار ولو ورث الرجل ضيعة وفيها اعضاد لوارث اخر كان له ان يحدث
صاحب الاعضاد رفع الضرر الاعضاد عن ملكه رجل وضع جذوعه
على حائط جاره باذن جاره او حضر سرداباني داره باذن جاره ثم الجار داره
وطلب المشتري ان يرفع جذوعه وسرداباته كان للمشتري ذلك الا اذا كان التابع شرط
في البيع نقا الحدوع والسرداب تحت الدار فحينئذ لا يكون للمشتري ان يطالبه
برفع ذلك لانه لما شرط ذلك صار كانه شرط لنفسه ذلك ولو ان ورثة ورثوا هذا المنزل
المشتري الا ان للوارث ان يرفع بناءه والسرداب على كل حال ولو ان
رجلا زرع ارزا في ارضه وبصر رجل بذلك فان كان يخرج ماؤه الى ارض
جاره ويفسد ارض جاره بذلك كان للجار ان يمنعه عن ذلك ولو ان رجلا اراد
ان يجعل منه اصطبلا ولم يكن في التدبير ذلك قال لو ان وجوه الدواب الى
حائط الجار ليس للجار ان يمنعه وان كان حوافرها الى حائط الجار كان للجار ان
يمنعه وقال لو اراد ان يجعل في بيته رحا وذلك لتضرب بناء الجار كان للجار ان
يمنعه وقال اذكر من جواب من جنس هذه المسائل قوله مشايخ بلخ وانه يخالف
قوله ابي حنيفة رضي الله عنه فان عند ابي حنيفة رضي الله عنه من بصر في

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)